

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٦٨٥

الاثنين ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

(الولايات المتحدة الأمريكية)	.....	السيدة نورمان - شالي	الرئيسة
السيد كوزمين	.....	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد هويسغن	.....	ألمانيا	
السيد دجاني	.....	إندونيسيا	
السيد بيكستن دو بوستويريفا	.....	بلجيكا	
السيدة فرونيتسكا	.....	بولندا	
السيد أوغاريلي	.....	بيرو	
السيد تروبولس يابرا	.....	الجمهورية الدومينيكية	
السيدة موغاشوا	.....	جنوب أفريقيا	
السيد جانغ جون	.....	الصين	
السيد إسونو ميينغونو	.....	غينيا الاستوائية	
السيد دو ريفير	.....	فرنسا	
السيد أدوم	.....	كوت ديفوار	
السيد العتيبي	.....	الكويت	
السيد روسكو	.....	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	

## جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

العنف الطائفي والإرهاب في غرب أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1940919 (A)



فتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## السلام والأمن في أفريقيا

### العنف الطائفي والإرهاب في غرب أفريقيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في الجلسة مقدمي الإحاطتين التاليين: السيد محمد بن شمس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن.

وينضم السيد بن شمس والسيد شرقي إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من دكار وأديس أبابا، على الترتيب.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد بن شمس.

السيد بن شمس (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الولايات المتحدة وكوت ديفوار على تنظيم إحاطة اليوم.

إن موضوع العنف الطائفي موضوع واسع النطاق. وسأحاول تسليط الضوء على بعض الديناميات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فضلا عن الاستجابات ذات الصلة التي جمعت بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن المنطقة قد تعرضت لعنف لم يسبق له مثيل في الأشهر الأخيرة. ولا تزال المنطقة تعيش على وقع الهجمات التي تعرض لها في الأسبوع الماضي معسكر إيناتيس في النيجر. وبالأمر، كرر رؤساء دول المجموعة الخماسية

لمنطقة الساحل دعوتهم إلى تعزيز التحالفات والدعم. وشددوا أيضا على وجوب عدم استسلام الثلاثي المتألف من السكان وقوات الأمن وقوات الدفاع. وقد هزت الهجمات المتواصلة على الأهداف المدنية والعسكرية ثقة الجمهور، في حين تكبدت القوات الدولية في المنطقة خسائر كبيرة أيضا. ويجب أن نحیی شجاعة وبسالة قوات الدفاع والأمن العاملة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

و الحوادث التي تقع في المنطقة تبين كيف يمكن أن يتربط بسهولة الإرهاب والجريمة المنظمة والعنف الطائفي، ولكن لا بد من أن نتجنب الخلط بين دوافع العنف ونمير فيما بينها. وقد تم توثيق العوامل المحلية لنشوب النزاعات، بما في ذلك عجز المحافظين وسوء إدارة الموارد الطبيعية وعدم المساواة والتهميش والفساد وفشل الحكومات على نطاق واسع في أداء وظائفها الأساسية، لا سيما الأمن والعدالة، خاصة في ضواحي المدن.

وفيما يتعلق بالتطرف العنيف، فإن استراتيجية وأهداف الجماعات المسلحة في المنطقة معروفة جيدا. وكان استخدام الديناميات المحلية لنشر التطرف واضحا في تعليمات تنظيم القاعدة للمقاتلين في تمبكتو منذ عام ٢٠١٢. وكان من بين أساليبها، الاستفادة من التطلعات المحلية والتنقل الداخلي للأشخاص. وتم استغلال ضعف الدولة بصورة كلية. ووفر المتطرفون السلامة والحماية والخدمات الاجتماعية والعدل في المناطق التي تحت سيطرتهم. وحسب وجهة نظرهم، فإن المظالم التي طال أمدها تخدم أغراضهم.

وتشكل النزاعات المتصلة بالترحال الرعوي بعض أكثر النزاعات المحلية عنفا في المنطقة، وتمكنت الجماعات المتطرفة، من خلال حلها، من إقحام نفسها فيها. وهناك محكمة اقتصادية إسلامية بالقرب من غاو تصدر أحكاما بشأن التعويض، وكذلك تلك المتعلقة بالعقوبات في هذه النزاعات. وأسفرت الترتيبات بين الرعاة والمتطرفين عن انقسامات مجتمعية

وحشدت الحكومات والجهات الفاعلة المحلية، والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي الجهود الرامية إلى معالجة هذا العنف المتعددة الأبعاد. وأود أن أذكر بإيجاز بعض الاستجابات المتضاربة والإطار الاستراتيجي الحالي.

وقد زادت استجابة الأمم المتحدة في منطقة الساحل، برئاسة الأمين العام، التركيز على الدعائم الشاملة لعدة قطاعات. وتجمع المبادرات المشتركة بين عدة وكالات بين الجهود في قطاعات الأمن والتنمية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويقوم نهجنا على دعم الحكومات الوطنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وعلى بناء الشراكات من أجل تحقيق قدر أكبر من أوجه التآزر. ولدنيا الآن الأدوات المفيدة القائمة، بما في ذلك إطار الامتثال التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وقد جددنا تركيز الأفرقة القطرية للأمم المتحدة على مسائل الحوكمة. ولا يزال ضعف النظم القضائية يمثل بعض أوجه الخلل البالغة الأهمية فيما يتعلق بالاستجابات الوطنية. وترحب الحكومات الوطنية بالجهود الرامية إلى تعزيز الشرطة ومؤسسات القضاء في إطار مختلف المبادرات التي قامت بها مجموعة الدول السبع والتحالف الساحل. وينبغي أيضا حشد منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وتظل المنظمات الإقليمية أول نظرائنا من أجل تسوية النزاعات في المنطقة. ووفر المؤتمر المعني بالحصول على الموارد الطبيعية والنزاعات بين المجتمعات المحلية الذي عقده الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في باماكو إطارا لمنع نشوب النزاعات المحلية. وقبل أن يطرح المفوض شرقي توصياته، أود أن أدعو المجلس إلى دعم تنفيذ إعلان باماكو. كما ينبغي للمجلس أن يدعم المبادرات المحلية. وفي الأشهر الأخيرة، شهدنا إحراز تقدم في الحد من العنف بين الرعاة

عميقة في جميع أنحاء المنطقة. ومع ذلك، يتعين علينا تجنب التعميم. فعلاقتهم تختلف إلى حد كبير من منطقة إلى أخرى. والعوامل التي من صنع الإنسان وانتشار الأسلحة بالاقتران مع البيئة الطبيعية القاسية، وكذلك اتساع مساحات التصحر وتغير المناخ هي مسائل مهمة ولها صلة بالترحال الرعوي. ولكن لناعي أنه لا يزال ما يقرب من ٧٠ في المائة من السكان في غرب أفريقيا يعتمدون في عيشهم على الزراعة وتربية الماشية. ولذلك لا بد من إيجاد سبل لكفالة التعايش السلمي بين الرعاة والمزارعين. وتنشأ أشكال أخرى من العنف الطائفي بسبب طابع مكافحة الإرهاب نفسه في العديد من بلدان المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تملك القوات الأمنية الكافية لتوفير التغطية الجغرافية الملائمة. إن اللجوء إلى التعاقد الفرعي مع قوات دفاع محلية أو لجان الأمن الأهلية سلاح ذو حدين. وما برح مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يدعو إلى تحسين الأطر القانونية والنهج الأطول أجلا مع عدد من الحكومات التي تدرك المخاطر.

وفيما يتعلق بالعنف الديني في جميع أنحاء المنطقة، اتصف هذا العام بوحشية بالغة. فقد شهدت بوركينا فاسو، على وجه الخصوص، هجمات غير مسبقة على المسيحيين. وطردها الجناة، جنبا إلى جنب مع المتطرفين العنيفين، وعن طريق استخدام العنف القبلي، مئات الآلاف من الناس من ديارهم في المناطق الشمالية والوسطى الشمالية. وتسبب ذلك الجلاء في وصول تدفق المشردين داخليا إلى ٥٠٠ ٠٠٠ شخص مقابل حوالي ٥٠ ٠٠٠ خلال نفس الفترة من العام الماضي. وفي هذا العام، لاحظنا أنماط مماثلة من الاستهداف والعنف الديني حول منطقتي تيلبري وديفا. ويمكن للعنف المرتكب بدوافع أيديولوجية أن يزداد بفعل النزاعات وأن يمزق أنسجة المجتمعات المحلية بسبب المنازعات على الأراضي أو المياه. بيد أن لهذا العنف أسبابه ومنطقه، ومن ثم ينبغي معالجته بطريقة مختلفة.

المجموعة الحماسية المعقود أمس في نيامي، فضلا عن مناقشات الجماعة المزمع عقدها في ٢١ كانون الأول/ديسمبر في أبوجا، التضامن الإقليمي المستمر والالتزام بالقضاء على هذا العنف.

ولا يمكن أن يتهاون مجلس الأمن في تقديم للدعم للمنطقة خصوصا في هذه المرحلة. وسيتيح لنا عرض تقرير الأمين العام والمشاورات التي ستجرى بشأن ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في كانون الثاني/يناير مزيدا من الفرص لاستعراض تعقد الديناميات الأمنية في المنطقة وتحديد سبل السلام والأمن.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر الممثل الخاص شمباس على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد شرقي.

**السيد شرقي (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أهنيكم، سيدي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأود أن أعرب عن امتناني لدعوتي اليوم والتي تعكس تنامي الشراكة بين المنظمين وتوثقها.

وأود أيضا أن أثني على المجلس ربطه للعنف الطائفي بالإرهاب في غرب أفريقيا لأول مرة. وتعدُّ هذه المسألة واقعا مريرا يهمننا جميعا لذلك يجب علينا التصدي له بمسؤولية وبشكل جماعي. وأود أن أشكر أخي السيد شمباس على إحاطته والمقترحات الوجيهة التي أدلى بها.

إن الوضع ينذر بالخطر. وتشير عودة الهجمات المسلحة العنيفة التي تشنها الجماعات الإرهابية والمتطرفة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، كما يتضح من الهجوم الأخير الذي وقع في إينانتس ومالي والنيجر والهجمات شبه اليومية في بوركينا فاسو، إلى تدهور وضع الأمن البشري في بوركينا فاسو وفي المنطقة ككل، بالرغم من الجهود التي تبذلها الدول ومنظمات المجتمع المدني للشعوب الأصلية والمجتمع الدولي لاستعادة الأمن.

والمزارعين نتيجة للحوار على مستوى القواعد الشعبية الذي بدأ في مالي والنيجر ونيجيريا. كما تحدد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) أفضل الممارسات من المنطقة مستفيدة من الآليات التقليدية لتسوية المنازعات. ويجري في العديد من بلدان غرب أفريقيا توفير سبل معالجة التطرف العنيف على وجه الخصوص. وهي تتألف من القواسم المشتركة والإرادة السياسية والجهات الفاعلة المحلية الشجاعة وإشراك النساء والشباب.

وكما يؤكد قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) فإن الشباب هم محور هذه الاستجابات. وتؤدي وسائط الإعلام الاجتماعية والتقليدية دورا رئيسيا في كبح الأيديولوجيات العنيفة والتعصب الديني كوسيلة لمعالجة خطاب الكراهية. وهناك العديد من المبادرات على مستوى القاعدة الشعبية في هذا الصدد، مثل التحالفات بين الأديان في ولايات بورنو وأداماوا ويوبي في نيجيريا التي تعمل جاهدة للحد من تجنيد جماعة بوكو حرام للأفراد. ويستفيد صانعو السلام المحليون أيضا من الدعم المقدم من شبكة صانعي السلام الدينيين والتقليديين التي أطلقت في عام ٢٠١٣ ومقرها فنلندا. والمساعدة الثنائية على الصعيد القطري في جميع أنحاء المنطقة تنظر أيضا بصورة متزايدة في مبادرات المصالحة الشعبية.

ويمكن للمجلس أن يقوم بدور حاسم في دعم كل هذه الجهود. وتظل المساعدة المتعلقة بالأمن وإنفاذ القوانين أمرا حيويا، بالإضافة إلى الدعم التقني والمساعدات من الجهات المانحة. إن كبح جماح القنوات المالية وسبل الإمداد التي تستخدمها الجماعات المسلحة وصلاتها بالاتجار غير المشروع يتطلب التعاون الدولي. وتؤثر الجزاءات المحددة الهدف وغيرها من التدابير التي توصي بها أفرقة الخبراء على هذه الحالة. ويجري توثيق الاتجار غير المشروع بالذهب على وجه الخصوص وفضحه بصورة متزايدة. ويبين مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في واغادوغو في أيلول/سبتمبر ومؤتمر قمة

كبير. ويجب علينا أن نضافر جهودنا لمساعدة حكومات المنطقة لتعزيز سلطة الدول في المناطق المحيطة.

وقد وضع الاتحاد الإفريقي هذه المسألة قيد نظره منذ البداية عن طريق دعم الجهود التي تبذلها المنطقة للتصدي للأزمة. ونشيد بالمكاسب التي تحققت من خلال الشراكات الدولية المتعددة الأطراف، بما في ذلك إطلاق الأنشطة والمبادرات من خلال عملية نواكشوط والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات واستمرارها.

وأود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لأشير إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وإذ يساور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي القلق إزاء هذه المسألة، طلب إلى المفوضية، خلال دورتها ٨٣٨ المعقودة في ٩ نيسان/أبريل، وضع إطار يتسم بالمصادقية والتعاون مع منظمات وآليات أخرى ذات صلة لمنع النزاعات المحلية وإدارتها على نحو فعال، وفضها بما في ذلك العنف الطائفي والمنازعات على الأراضي والأراضي الرعوية.

وعقد الاتحاد الإفريقي، بالتعاون مع حكومة مالي وبدعم من الأمم المتحدة، مؤتمرا وزاريا بشأن موضوع "الحصول على الموارد الطبيعية والنزاع بين المجتمعات المحلية" يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في باماكو، حيث اعتمد إعلان باماكو. ويتضمن هذا الإعلان مجموعة من التوصيات تتمحور حول سبعة أهداف رئيسية.

أولا، يشجع الإعلان الدول الأعضاء على التوقيع على الصكوك القانونية ذات الصلة والتصديق عليها وإدماجها في قوانينها المحلية بغية تيسير تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في الإعلان.

ثانيا، يحث مفوضية الاتحاد الإفريقي على التعاون مع الجماعات الاقتصادية والآليات الإقليمية المناسبة من أجل وضع

وتتطور الروابط بين الجماعات المسلحة في المنطقة بشكل متزايد في بيئة متغيرة باستمرار. وتشارك الجماعات المسلحة في أنشطة غير مشروعة لتمويل عملياتها، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة، وتعددين الذهب بالوسائل الحرفية، وبيع الدراجات النارية والوقود، وسرقة الماشية، والصيد غير المشروع. فهي لا توجج النزاعات المحلية فحسب، بل تعمل أيضا كوسيط في بعض الحالات أو كقوة فصل بين القبائل المتحاربة. وتستخدم الجماعات المسلحة أيضا الدول المجاورة لبوركينا فاسو ومالي والنيجر مناطق عبور لممارسة أنشطتها غير المشروعة، مثل بيع الدراجات النارية وقطع الغيار والأسمدة أو شرائها. وتمول أنشطتها تلك ببيع الماشية المسروقة للاستهلاك في بنن وتوغو وغانا وكوت ديفوار ونيجيريا.

وما يزيد من تفاقم الحالة الأمنية على وجه الخصوص هشاشة موارد المنطقة للتصدي لتغير المناخ، ما يزيد بدوره من تفاقم الكوارث سريعة وبطيئة الظهور وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه والنزاعات الرعوية. ويسبب خطر انعدام الأمن الغذائي تحديا لقدرة المواطنين في المنطقة على التكيف في السنوات المقبلة، ويجعل الشباب المهمشين عرضة لروايات الجماعات الإجرامية والمتطرفة ودعايتها.

وأدى هذا الوضع المروع إلى نشوء وضع إنساني خطير يتطلب اهتمامنا. فقد أغلقت ٢ ٨٥٠ مدرسة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر بسبب عمليات الجماعات المتطرفة العنيفة، وتعرض مئات الفتيان والفتيات للتعذيب القسري والاختطاف والاعتصاب والقتل من قبل الجماعات المتطرفة، ما يترتب عن ذلك من آثار نفسية على عوائلهم وأهاليهم. وأعاق الوجود المحدود لسلطة الدولة في المناطق المحيطة جهودها الرامية إلى توفير الحماية للأهالي. ولا تزال السلطات الحكومية في حيرة من أمرها وتشهد عسبانا حتى في الأماكن التي تحظى بوجود حكومي. وتبددت الثقة في الآليات التقليدية لإدارة النزاعات إلى حد

بأنه يوفر لنا خريطة طريق للحد من هذه النزاعات المحلية، التي تشل جهودنا الرامية إلى إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. ونتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة، وجماعاتنا وآلياتنا الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ تلك التوصيات.

والواقع أنه على الرغم من جميع الجهود التي نبذلها، فإننا نفشل بشكل جماعي في عكس مسار هذا الاتجاه. بل على العكس، فالحالة تزداد سوءاً. ولذلك، فإنني بجانب دعوة المجلس إلى دعم إعلان باماكو، أود أن أقول إننا بحاجة إلى إعادة تنظيم أنفسنا. وأكرر: إننا بحاجة إلى إعادة تنظيم أنفسنا. وأود تقديم أربعة اقتراحات بشأن سبل المضي قدماً.

أولاً، نحن بحاجة لأن نعيد التفكير بشكل خلاق بشأن الدعم العسكري الذي نقدمه لبلدان المنطقة. فالتحديات تتجاوز قدرة الدول المعنية. ومن المؤكد أن معالجة هذه المسألة ستتطلب اتباع نهج كلي يجب أن يشمل اتخاذ إجراءات سياسية واجتماعية واقتصادية، مثل تعزيز وجود الدولة في أطراف البلد، وتكثيف قدرات الدول على توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك فيما يتعلق بسيادة القانون، والتعليم، والبنية التحتية، والسياسات البيئية القوية للتصدي لتغير المناخ.

ثانياً، يمكن للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، استرشاداً بإعلان باماكو، العمل بطريقة متكاملة لوضع آليات لدعم دولنا الأعضاء في مختلف المجالات.

ثالثاً، ينبغي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المشاركة في رئاسة آلية للتنسيق من أجل تحقيق قدر من الاتساق بين أكثر من ١٦ استراتيجية تتعلق بمنطقة الساحل.

رابعاً، ينبغي لنا جميعاً أن ندين وصم فئات معينة في المنطقة، حيث إن ذلك يسفر عن أمر خطير يتمثل في "نحن ضد الآخرين".

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على حاجتنا لمضاعفة جهودنا. وقد كان عدم التضامن مع بلدان المنطقة على

إطار سياسي يقترن بخطة عمل لمنع نشوب النزاعات المحلية وإدارتها وفضها.

ثالثاً، يدعو إعلان باماكو إلى وضع خطة عمل تدعم الجهود المحلية والوطنية والدولية في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها بين الأهالي من خلال اتباع نهج متكيفة ومبتكرة.

رابعاً، يدعو الإعلان أيضاً إلى نشر أدوات الاتحاد الأفريقي ولا سيما برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود، لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وسلامة الأهالي عند الاقتضاء. وفي هذا الصدد يسرني أن أبلغكم بأنه، ومن خلال برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود، قد بوشر بالفعل العمل في بلدان مثل بنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وزمبابوي ومالي والنيجر على سبيل المثال لا الحصر.

خامساً، يحث الإعلان مفوضية الاتحاد الأفريقي على العمل مع الدول الأعضاء لتعبئة الموارد المالية للاستثمار في تنمية المجتمعات المحلية والمشاريع الأمنية.

سادساً، يقتضي الإعلان تحديد الممارسات والسياسات الجيدة وتطويرها وتوحيدها فضلاً عن تعميمها.

سابعاً، يوصي بالشروع في عملية تفكير مشتركة فيما يتعلق بملكية جميع البيانات الخاصة بهذا النزاع وتشجيع حل أفريقي يحترم التقاليد والقيم المحلية.

وأخيراً، يدعو الإعلان إلى تنسيق التدخلات الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المحلية، ولا سيما لاستعادة الثقة بين الدول وشعوبها، وكفالة قدرة الآليات القضائية والتقليدية والحكومية على الاستجابة العاجلة والمنصفة إلى ضرورة العمل بشفافية وعلى مقربة من السكان المعنيين لكسب ثقتهم.

ومؤخراً، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، رحب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بإعلان باماكو، إذ سلم

المظالم المحلية وانعدام وجود الدولة والتوترات القائمة بين المجتمعات المحلية. وقد شهدنا زيادة كبيرة في وتيرة الهجمات وتعقيدها ضد قوات الأمن في مالي ومنطقة الساحل، ولا سيما على يد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. ولا تزال جماعة بوكو حرام وولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية تروعان منطقة بحيرة تشاد. وفي الوقت نفسه، فإن النزاع الذي طال أمده في ليبيا يهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل الهشة أصلاً.

وقد أثر هذا العنف بصورة أكثر حدة على المدنيين، مما أدى إلى تراجع الأمن الغذائي، وتشريد أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص. فعندما تشعر المجتمعات بأن عليها أن تتنافس على موارد محدودة، أو أنه لا يمكنها الاعتماد على حكوماتها لتوفير البنى التحتية الأساسية والفرص الاقتصادية والحماية، يزداد احتمال شعورها بالاستياء. يجب أن يكون المواطنون على ثقة بأن حكوماتهم قادرة على حمايتهم وأنها ستحميهم. وإن لم يكن الأمر كذلك، فإنهم سيبحثون عن وسائل أخرى للحماية، بما في ذلك الانضمام إلى الجماعات العنيفة أو الإجرامية. وتكتسي الحوكمة الرشيدة ووجود قوات أمن لديها القدر وخاضعة للمساءلة أهمية حاسمة في منع نشوب العنف.

فما الذي ينبغي أن نفعله لعكس مسار هذا الاتجاه وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار؟ هناك العديد من الحلول، بيد أنني أود أن أسلط الضوء على بعض منها اليوم.

أولاً، غالباً ما يفشل الرد العسكري وحده في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة. فالقدرة المجتمعية على الصمود أمام التهديد الذي يشكله التطرف العنيف تنشأ من الجهود التي تقودها المجتمعات المحلية. ثانياً، ينبغي لجميع المجتمعات المحلية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل أن تتمتع بحكم تمثيلي شامل للجميع. ويشمل ذلك الحصول على الخدمات والموارد الأساسية ومساءلة القادة المقصرين في تلبية تلك الاحتياجات.

الصعيدين الإقليمي والدولي أمراً مثيراً للقلق. إننا نواجه أخطاراً لا تعترف بالحدود ويمكن أن تنتشر بسرعة في جميع أنحاء القارة وخارجها. لقد قطعت الشراكة الثنائية للاتحاد الأفريقي شوطاً طويلاً. وما من منطقة تحتاج إليها الآن أكثر من أي وقت مضى مثل منطقة الساحل ومنطقة غرب أفريقيا. ويحدونا الأمل في أن تسود روح التعاون التي طورناها على مر السنين جهودنا الرامية لمعالجة المسائل العديدة والمعقدة التي تنتظرنا في المنطقة.

**الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السيد شرقي على

إحاطته.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام شمباس والسفير إسماعيل شرقي، على إحاطتيهما. والشكر موصول لكوت ديفوار على المشاركة في استضافة هذا الاجتماع معنا. إن جلسة اليوم تشكل نهاية قوية لجهود ذلك البلد خلال العامين الماضيين من أجل تسليط الضوء على التحديات في غرب أفريقيا. لقد كانت كوت ديفوار شريكاً متميزاً في هذه القاعة، وسنفتقد صوتها حقاً.

وأود أيضاً أن أبدأ بتوجيه عبارات التعازي لأصدقائنا في النيجر الذين سينضمون إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير. وتعرب الولايات المتحدة عن أعظم مشاعر التعاطف مع أسر أكثر من ٧٠ جندياً من النيجر قتلوا في الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. إننا نجتمع اليوم وهذا الهجوم الأخير في اعتبارنا من أجل تحسين فهم الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي منع التطرف العنيف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ففي غرب أفريقيا، حدثت زيادة هائلة في التطرف العنيف والنزاع بين المجتمعات المحلية حيث تحاول الخلايا الجهادية ترسيخ أقدامها. فتلك الجماعات توجب العنف من خلال استغلال

ولكننا لا نزال نشعر بالقلق من أن حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقعة لم تحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في تنفيذ الاتفاق. وتشعر الولايات المتحدة بالتفاؤل إزاء قدرتنا الجماعية على إحراز تقدم في هذه المنطقة الحيوية. ونعتقد أنه بالعمل معا في المجلس ومع الحكومات في المنطقة، ستكون إمكانات غرب أفريقيا وشعوبها التي يمكن إطلاق العنان لها غير محدودة.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد أدوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** أشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة العلنية بشأن العنف الطائفي ومنع التطرف العنيف في غرب أفريقيا، وهي منطقة تضررت بشدة جراء التحديات الأمنية المتغيرة التي تؤثر على استقرار الدول في المنطقة ووجودها ذاته.

وأشيد بمعالي السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والسيد محمد بن شماس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على إحاطتهما الممتازتين وأهمية التوصيات التي قدماها. فالتحديات التي عرضها تكشف شدة خطورة العنف بين المجتمعات المحلية والتطرف العنيف، وهما آفتان للأسف تدفعان الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الشباب والمجتمعات المحلية بأكملها، نحو الجماعات الإرهابية المسلحة والشبكات الإجرامية العابرة للحدود.

وفي هذا الوقت، أود أن أشيد إشادة مستحقة بشجاعة جنود مالي وبوركينا فاسو والنيجر الذين جادوا بأرواحهم في سبيل القضية النبيلة المتمثلة في تحقيق السلام والأمن في بلدانهم وفي منطقتنا. ويوم أمس فقط، اختطف الموت ٧١ جنديا من النيجر من بين أحضان بلدهم وأسرههم وأصدقائهم. لقد ماتوا

ثالثا، من أجل الحفاظ على المساءلة، يجب على القيادات المدنية على جميع المستويات الاضطلاع بدور نشط في دعم العقد الاجتماعي بين المواطنين وحكوماتهم.

وهذا ليس مجرد كلام. فالولايات المتحدة تدير العديد من البرامج الرامية لدعم تلك الحلول. ففي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ قدمنا أكثر من ٥,٥ بليون دولار لدعم تحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل في غرب أفريقيا. وفي منطقة بحيرة تشاد، قدمنا حوالي ٤٧٠ مليون دولار في شكل مساعدة لمعالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع والتصدي للتهديدات الإرهابية. وتقوم مبادرة القادة الأفارقة الشبان التي اتخذتها الولايات المتحدة بالاستثمار في بناء القدرات من أجل تزويد القادة الشباب بالمهارات اللازمة لبناء الجسور في حالات النزاع وقيادة المجتمعات الديمقراطية. وتدعم مبادرة "الرخاء لأفريقيا" التجارة والاستثمارات وسبل العيش في المناطق الحضرية والريفية. وتوفر الشراكة الإنمائية لمنطقة الساحل التابعة لوزارة الخارجية نهجا كليا لتعزيز القدرة على الصمود والتصدي للتطرف العنيف.

وما تلك إلا بعض الأمثلة على الكيفية التي يمكن بها لشركاء الولايات المتحدة مع غرب أفريقيا تعزيز إيجاد منطقة أكثر رخاء وديمقراطية واستقرارا. ولكننا بحاجة إلى مزيد من الالتزام من جانب الحكومات في المنطقة بغية مكافحة العنف الإقليمي وتعزيز الاستقرار. وتؤيد الولايات المتحدة الجهود التي تبذلها نيجيريا بهدف الحد من العنف وتيسير العودة الطوعية والسريعة للنازحين وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة. بيد أنه لا بد لي من التأكيد على الحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة دون عوائق لمنظمات الإغاثة من أجل خدمة شعب نيجيريا، بما في ذلك المناطق الأكثر تضررا من جماعة بوكو حرام.

ونتطلع إلى النهوض بالأهداف السياسية الأساسية مثل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر.



البطالة المتفشية بين الشباب، تشكل جميعها أسبابا للعنف القبلي والتطرف العنيف.

وفي مواجهة هذه الأخطار التي تهدد الأمن في المنطقة بأسرها وخارجها، من واجبنا أن نتصرف بشكل عاجل وحاسم وأن ندعم المبادرات الحالية من خلال تنفيذ استجابات تراعي الأسباب الداخلية والخارجية والعبارة للحدود الوطنية للعنف القبلي والتطرف العنيف. وفي هذا الصدد، فإن البلدان الأفريقية المنتخبة في مجلس الأمن تؤيد توصيات مقدمي الإحاطتين وتعتقد أنه ينبغي إعداد الاستجابات للمسائل الأمنية والإنسانية الراهنة في إطار نهج متعدد الأبعاد يقوم على تعزيز حوار وطني بناء وشامل للجميع.

وحيث أن دول المنطقة تتحمل المسؤولية السيادية عن تلبية الاحتياجات الأمنية والاجتماعية لشعبها، فإنها بحاجة إلى القدرات اللازمة للاستجابة للشواغل المتعددة للسكان. ولذلك، من المهم أن تعالج هذه الدول نقاط ضعفها الحالية في مجالات الأمن والدفاع والإنذار المبكر وإدارة العنف القبلي والحرب ضد الفقر والبطالة، اللذين يؤججان التطرف العنيف. وفي هذا الصدد، تود الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن أن نغتنم الفرصة التي تتيحها هذه المناقشة لإعادة تأكيد دعوتها إلى زيادة الدعم المقدم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد من أجل المضي قدما في تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وأيضا لدعم المبادرات الإنمائية مما سيؤدي إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المتضررة من العنف الطائفي.

ومع ذلك، علينا أن نأخذ في الاعتبار أن تعزيز قدرات الدول على الجبهتين الأمنية والاجتماعية لن يكون مشمرا إلا إذا كان مشفوعا بمبادرات من شأنها التصدي لانعدام ثقة المجتمعات المحلية في السلطات العامة وقوات الأمن والدفاع.

من أجل بلدهم ونأمل أن تروي دماؤهم المراقبة بذور السلام الذي نصبو جميعا إلى أن نراه في أقرب وقت ممكن وألا تذهب تضحياتهم سدى.

يسعدني للغاية أن آخذ الكلمة بعد مقدمي الإحاطتين البارزين لأنكلم بالنيابة عن البلدان الأفريقية المنتخبة في مجلس الأمن - جنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وبلدي، كوت ديفوار - لعرض رؤيتنا المشتركة بشأن قضايا السلام والأمن التي تمثل قاسما مشتركا في أجزاء عديدة من أفريقيا على الرغم من أنها قد تكون حادة بصفة خاصة في غرب أفريقيا. وتتناغم رؤيتنا تماما مع إعلان باماكو بشأن الحصول على الموارد الطبيعية والنزاع بين المجتمعات المحلية، المعتمد خلال الاجتماع الوزاري المعقود في باماكو يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بمبادرة من الاتحاد الأفريقي وبدعم من الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية الإقليمية.

من منظور أمني وإنساني، سيظل عام ٢٠١٩ بلا شك أحد أحلك السنوات التي شهدتها غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بسبب العنف القبلي والهجمات الإرهابية، التي أدت إلى مقتل عدة مئات وإلى تشريد الآلاف غيرهم داخليا. وأدت أيضا إلى إغلاق العديد من المدارس، مما ترتب عليه حرمان الآلاف من الأطفال من حقهم الأساسي في التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية عبر الوطنية ترسخ تدريجيا أقدامها في العديد من المناطق التي تعاني من ضعف المؤسسات الحكومية أو من الغياب الفعلي لتلك المؤسسات. وفي المجالات التي ينبغي أن تسود فيها السيادة للدولة، توفر هذه الكيانات الهدامة بدائل أمنية واجتماعية عن طريق استغلال التوترات القبلية لصالحها. وفي جملة أمور، فإن شعور بعض المجتمعات المحلية بالتهميش ورغبتها في الحماية والتوترات بسبب السيطرة على الموارد المائية والأراضي الزراعية والمراعي والافتقار إلى البنية التحتية الاجتماعية الأساسية، فضلا عن

ونشيد بالجهود البطولية لمالي وبوركينا فاسو في مكافحة العنف الطائفي والتطرف العنيف على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة للغاية. فهما خط الدفاع الأخير أمام انتشار الجماعات الجهادية في البلدان الساحلية في غرب أفريقيا. وإذا احتُرق خط الدفاع هذا، فإن ذلك سيُتيح للموجة الكاسحة للإرهاب فرصة مثالية لتحقيق طموحاتها المروعة المتمثلة في السيطرة على موانئ المنطقة دون الإقليمية وإمكاناتها الاقتصادية الهائلة وإقامة خلافة إسلامية. ومن ثم، سيتحول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى مركز لسرطان إرهابي قد ينتشر إلى أجزاء أخرى من العالم.

ومن ثم، فإن تحديات مكافحة العنف الطائفي والتطرف تتجاوز المنطقة الجغرافية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونحن نواجه حالة طوارئ أمنية على الصعيدين الإقليمي والدولي، أكثر حدة من أي وقت مضى، وهي تستحق اهتمامنا الكامل. وعليه، تحث البلدان الأفريقية الثلاثة المنتخبة في المجلس المجتمع الدولي والشركاء في التنمية على زيادة مساهماتهم المختلفة في المبادرات الإنمائية الجارية في المنطقة.

أخيراً، نكرر مناشدتنا لمجلس الأمن أن يشارك بصورة حاسمة في الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للنزاع في ليبيا، الذي يشكل حقا أبواب جهنم التي تسبب فتحها في تفاقم انعدام الأمن والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وهياً ظروفًا مواتية لنشوء جماعات إرهابية. وعلى الرغم من التهديدات الأمنية الخطيرة الحالية، فإن استعداد دول المنطقة لخوض معركة لا هوادة فيها ضد العنف القبلي والتطرف العنيف والإرهاب لم يكن قط أقوى مما هو عليه الآن، كما يتضح من الالتزامات التي قطعها رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٤ أيلول/سبتمبر في واغادوغو، ونظراؤهم من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في داكار في ١ كانون الأول/ديسمبر. لديهم أمل كبير في أن يقوم مجلس الأمن بدوره في

وهذا هو السبب في أننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن تشجيع إجراء حوار جريء وشامل للجميع مع سكان المجتمعات التي تشعر بالتهميش سيساعد على كفالة أخذ احتياجاتها في الحسبان عند صياغة السياسات العامة وسيقضي على دوامة العنف القبلي الذي ينم عن حاجة عميقة إلى الحوار. وفي سياق تلك العملية، ينبغي للمجتمع المدني ووسائل الإعلام القيام بدور حاسم في منع العنف القبلي والتطرف. إن الطابع المتعدد الأوجه للمجتمع المدني هو الذي يمكنه من الجمع بين قادة المجتمعات المحلية والنساء والشباب، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، وهو الأمر الذي يمكن أن يجعل منه بوتقة تتولد منها حلول توافقية للتحديات الأمنية والاجتماعية التي تواجه الدول والمجتمعات المحلية.

ومن جانبها، فإن وسائل الإعلام، بما في ذلك الشبكات الاجتماعية والإذاعات المحلية، عامل أساسي للتثقيف والتوعية بشأن جميع أشكال العنف، وكذلك لنشر رسائل السلام والتسامح والوثام الاجتماعي. كما أنها تشكل أدوات اتصال تسمح بتقويض الأيديولوجية المتشددة للجماعات الإرهابية وخطابها المتطرف. وبإيجاز، يمكن للسلطات العامة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، من خلال الحوار والمبادرات المتضامنة لإخماد التواترات المجتمعية، العمل من أجل امتلاك زمام الأمور بقوة على المستوى المحلي في الكفاح ضد العنف القبلي والتطرف العنيف.

كما نعتقد البلدان الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن أن الطابع عبر الوطني وعبر الإقليمي للعنف الطائفي والتطرف العنيف يتطلب تعزيز التعاون في مجالات الأمن والدفاع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا بد من كفالة الاتساق والتنسيق بين المبادرات على الصعيدين الإقليمي وعبر الإقليمي وتعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والنهوض بالتعاون في مجالات الاستخبارات والمساعدة القانونية.

الصراعات لشن الهجمات، مما يشكل تهديدات غير مسبوقه للسلام والاستقرار الإقليميين. وفي الوقت نفسه زادت الروابط بين العنف الطائفي والإرهاب، وهي تقتضي نهجا كلياً من جانب المجتمع الدولي.

يجب أن نسرع خطى التنمية في غرب أفريقيا بغية القضاء على هذه التربة الخصبة للعنف والصراعات الطائفية، والتي هي في جوهرها صراع على موارد للتنمية. الفقر المدقع والافتقار إلى التنمية هما السببان الجذريان. يجب أن نضع كل ثقلنا وراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل زيادة الاستثمار والتجارة في أفريقيا بهدف استئصال الفقر. يجب توفير فرص التعليم والعمل، خاصة للشباب. وينبغي كفالة حق جميع المجتمعات في التنمية وتوفير الخدمات العامة على قدم المساواة. ينبغي أن تساعد التنمية الاقتصادية أيضاً في تعزيز قدرة بلدان المنطقة على التكيف مع تغير المناخ ومنحها الموارد التي تحتاجها لتحسين الحكم وحماية مجتمعاتها المختلفة. وتساعد الصين بنشاط بلدان المنطقة في العمل على البنية التحتية والتنمية من أجل تعزيز الترابط. كما أنها وفرت فرص التعليم والتدريب المهني للشباب في أفريقيا من خلال المنح الدراسية لكي يدرسوا في الصين ومن خلال إنشاء مراكز للتعليم والتدريب، من بين أمور أخرى.

يجب أن نتبنى سياسات متكاملة للقضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب. ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع التسوية السياسية لقضايا البؤر الساخنة في غرب أفريقيا وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ينبغي تشجيع الحوار بين مختلف الحضارات والأديان على قدم المساواة من أجل تعزيز التعايش المتناغم بينها. وينبغي مساعدة بلدان المنطقة على تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب والقضاء على نزعة التطرف. يجب أن يكون هناك تركيز رئيسي على تسوية القضايا المستمرة مثل تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتنوع قنوات التمويل للمنظمات الإرهابية، والتقارب بين المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة.

هذه الفترة الهامة التي يتعرض فيها السلم والاستقرار الإقليميان والدوليان للخطر.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** لقد استمعنا بعناية إلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماههما الممثل الخاص تشامباس والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي. إن آراءهما واقتراحاتهما تستحق كامل اهتمام مجلس الأمن.

تدين الصين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع الأسبوع الماضي في النيجر. ونود أن نعرب عن خالص تعازينا وتعاطفنا مع العائلات الثكلى والمصابين ونتمنى لهم الشفاء العاجل من آلامهم وإصاباتهم.

إن الوضع الحالي في غرب أفريقيا مستقر بشكل عام. الاقتصاد مستمر في التطور، والجهود المبذولة لاكتساب القوة وتحقيق الوحدة قد تمخضت عنها نتائج متميزة. كانت هناك العديد من قصص النجاح للمسعوي الحميدة والوساطة وعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في غرب أفريقيا. فعلى سبيل المثال تخرجت سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار، كما نقول، من جدول أعمال مجلس الأمن وشرعت في طريق التنمية المستدامة. ومع ذلك تواجه المنطقة أيضاً تهديدات وتحديات، تقليدية وغير تقليدية، تتطلب اهتمام المجتمع الدولي ودعمه.

أحد هذه التحديات هو العنف الطائفي. فلقد أدى التنقل الرعوي إلى زيادة المنافسة على موارد مثل الأرض والمياه، مما أفضى إلى نزاعات متكررة بين المزارعين والرعاة. ومن بين عوامل أخرى، أدت الاختلافات العرقية والدينية وتغير المناخ وانتشار الأسلحة إلى تفاقم مشاكل المنطقة. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الإرهاب والتطرف في السنوات القليلة الماضية استفادا من تلك المشاكل باعتبارها فرصاً. فلقد استمرت جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في النمو في منطقة غرب إفريقيا، وعاد المسلحون المتطرفون واستخدموا هذه

وينبغي لنا أيضا أن نعزز التنسيق وعلى مختلف كيانات الأمم المتحدة أن توجد صلات تآزر. يجب على مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أن يواصل العمل وفقاً لولايته المتمثلة في توطيد التعاون مع جميع الأطراف لتعزيز السلم والاستقرار الإقليميين. ينبغي على الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكيانات الأخرى الاستفادة بشكل كامل من مزايا كل منها وتعزيز التنسيق والتعاون مع المكتب والعمل معا لأداء دور بناء في تحقيق السلم والاستقرار الإقليميين. ستواصل الصين دعم عمل الممثل الخاص تشامباس ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

**السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أود أن أبدأ، سيدي الرئيسة، بلفت الانتباه إلى أن موضوع الإحاطة الإعلامية كما تم إقراره في برنامج عمل مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر يختلف إلى حد ما عن ما اقترحتموه لناقشتنا اليوم، وذلك وفقاً للملاحظة التوضيحية. نحن نفترض أنكم بلا شك أدركتم أن استبدال موضوع قضايا الإرهاب بالمفهوم المسيس لمنع التطرف العنيف يمكن أن يلقي استقبالا سلبيا.

ومع ذلك، سيركز بياني على المفهوم الأصلي للجلسة، والذي اقترح مناقشة مصادر التهديدات الإرهابية في غرب إفريقيا وتبادل وجهات النظر مع البلدان المعنية والنظر في سبل إنهاء الأزمة بمشاركة هيئات دولية رئيسية. وأود في هذا الصدد أن أشكر السيد تشامباس والسيد شرقي على إحاطتهما الإعلاميتين التفصيليتين بشأن الخبرة التي اكتسبها وتقييمات الحالة التي توصلنا إليها بناءً على سياسات الهيئتين اللتين يرأسهما.

ويود الاتحاد الروسي أن يعرب عن خالص تعازيه لشعب وحكومة النيجر لمقتل أكثر من ٧٠ جنديا نيجريا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر على إثر هجوم إرهابي على معسكر للجيش بالقرب من الحدود مع مالي. نأمل أن يتم العثور على مرتكبي

وينبغي دعم بلدان غرب أفريقيا في تعزيز مراقبة الحدود وتنسيق إنفاذ القانون وتبادل المعلومات الاستخباراتية وغيرها من تدابير التعاون العملي.

لقد أنشأنا الصندوق الصيني - الأفريقي للسلم والأمن من أجل تعزيز تعاوننا مع أفريقيا في مجالات السلم والأمن وحفظ السلام والقانون والنظام. وقد وصلت إلى إفريقيا بالفعل الدفعة الأولى من مواد المساعدة، التي تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون ين، من أجل دعم القوة الاحتياطية الأفريقية وقدرتها على الاستجابة الفورية للأزمات. كما قدمنا مساعدات لعملية مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل وللقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بقيمة ٣٠٠ مليون ين. يجب علينا تكثيف تعاوننا للتصدي المشترك للتحديات في هذا المجال. وتدعم الصين البلدان الأفريقية في إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، وهي تخني على مؤتمر القمة الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المنعقد في أيلول/سبتمبر بعد خروجه بأفكار وتدابير جديدة لمكافحة الإرهاب. كما ندعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في بحثهما عن حلول مشتركة للنزاعات الطائفية والإرهاب.

إن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية وفريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام هما مثالان على المبادرات الاستباقية التي تتخذها دول غرب أفريقيا للتصدي المشترك لخطر الإرهاب في المنطقة، وهما يشكلان إسهاما مهما في السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساند الأمم المتحدة في توفير الدعم المالي الذي تحتاجه هذه الجهود الإقليمية ذات الصلة. منذ إنشاء الصندوق الاستثماري للسلم والتنمية بين الصين والأمم المتحدة قدم الصندوق دعما ماليا لمشاريع متعددة لبناء القدرات في مجالي حفظ السلام ومكافحة الإرهاب في أفريقيا.

الخارجي، كما هو واضح في سورية وليبيا على سبيل المثال. وتجد دول غرب أفريقيا نفسها مرغمة على جني ثمار انهيار دولة ليبيا نتيجة لتدخل منظمة حلف شمال الأطلسي. ونحن نعتقد أنه بدون تطبيع الحالة في ذلك البلد، أي ليبيا - وذلك ما قاله لنا الأفارقة أنفسهم - من المستحيل عملياً تحقيق استقرار دائم في المنطقة.

وعوضاً عن الإجابة بصراحة على السؤال عن سبب نشوء فراغ في السلطة في بعض بلدان المنطقة، ومن أين يتلقى الإرهابيون هذه المخزونات من الأسلحة، يسعى شركاؤنا الغربيون إلى إغراق دول غرب إفريقيا في جميع أنواع البرامج استناداً إلى نهجهم الأحادي الجانب لمنع التطرف العنيف.

وفي غياب تعريف للتطرف العنيف معترف به عالمياً ومنصوص عليه في القانون الدولي، فإننا ندعو شركاءنا إلى تجنب الصيغ اللغوية التي لم يتم الاتفاق عليها، بما في ذلك المصطلحات الجديدة مثل "المنظمات المتطرفة العنيفة المحلية".

إن العمل مباشرة مع المجتمع المدني والالتفاف على الحكومة التي تشكل المحور في نهج منع التطرف العنيف، بمهدان في رأينا السبيل للتدخل في الشؤون الداخلية، بما في ذلك من أجل إشعال ما يسمى بالثورات الملونة أو ما شابهها. وسمحوا لي أن أؤكد أننا لا نعارض في حد ذاتها فكرة الاستعانة بالمجتمع المدني بالتزامن مع تعزيز عنصر إنفاذ القانون لمكافحة الإرهاب. لكن ينبغي استخدام تلك القدرة بما يتماشى مع خصائص الدولة وتقاليدنا ومن دون تقويض دورها الرائد في أنشطة مكافحة الإرهاب القائمة على القواعد القانونية الدولية، بدلاً من قواعد معينة في النظام العالمي.

وإذا كان رعاة هذا النهج لمنع التطرف العنيف يريدون حقاً إثبات فعاليته فليحاولوا أولاً إسناد مهام إنفاذ القانون إلى أطراف فاعلة من غير الدول على أراضيهم. ونشك في أن ذلك سيمكنهم من حل القضايا الملحة المتمثلة في انتشار أفكار

هذه الجريمة النكراء ومعاقبتهم كما ينبغي. ونؤكد دعمنا الكامل لنيامي في كفاحها ضد خطر الإرهاب.

وتؤكد الأحداث المروعة التي وقعت في النيجر للأسف زيادة تدهور الحالة الأمنية في ذلك الجزء من القارة. ونتلقى بشكل أسبوعي تقريباً تقارير مأساوية عن مقتل العشرات من الأفراد العسكريين أو المدنيين على أيدي العصابات الإجرامية في بلد من بلدان تلك المنطقة. وتواجه دول خليج غينيا خطر زعزعة استقرارها أيضاً.

وتتشاطر قلق أعضاء مجلس الأمن الآخرين من كون تنظيمات القاعدة وبوكو حرام والدولة الإسلامية في العراق والشام قد عززت وجودها في القارة الأفريقية. ومما يثير القلق بشكل خاص إنشاء تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا الذي أعلن باستمرار هدف بناء خلافة عالمية في بلدان المنطقة وهو مُنكَب بنشاط على تنفيذ الأنشطة الإرهابية عند تقاطع حدود الكاميرون ونيجيريا والنيجر وتشاد.

وقد تمكنت الجماعات الإرهابية من امتلاك قاعدة موارد قوية نتيجة لتدفقات المجررة بدون قيود - التي تسمح للإرهابيين بالاستفادة من الصعوبات الاقتصادية وتجنيد أعضاء جدد - وكذلك انهيار نظم مراقبة الأسلحة وحتى عدم إنشائها أصلاً في بعض الحالات، والتهريب المستمر عبر الحدود، بما في ذلك تهريب المخدرات.

وتحاول بعض البلدان اليوم أن تثبت لنا أن النزاعات بين المزارعين والرعاة الرحل أصبحت السبب الرئيسي لتصاعد أعمال العنف في المنطقة، كما رأينا في المذكرة المفاهيمية لجلسة اليوم. وليس هذه النزاعات سبباً لما يحدث، بل نتيجة له. وبشكل عام فإننا لا نوافق على أن الأسباب الجذرية الحقيقية للإرهاب في أفريقيا ترتبط فقط بالقضايا الاقتصادية والسياسية المحلية.

ومن المهم اعتماد نهج متوازن يأخذ في الاعتبار المجموعة الكاملة من المسائل التي تسبب الإرهاب، بما في ذلك التدخل

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن خالص تعازينا لأسر جنود النيجر الذين قتلوا في هجوم همجي الأسبوع الماضي. ويزر لنا هذا الحدث المأساوي بوضوح أهمية إحاطة اليوم وتوقيتها المناسب.

ولا تزال منطقة غرب أفريقيا تعاني من تحديات عبر وطنية خطيرة، تتراوح بين تغير المناخ والفقر وتفاقم بطالة الشباب والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات، وتحتاجها كذلك موجة من التطرف العنيف والإرهاب. ومن الضروري تعزيز قدرة تلك البلدان على مواجهة التهديدات الناشئة، بما في ذلك التهديدات القائمة على أسس عرقية ودينية. ولتحقيق هذه الغاية، يقوم عدد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على مستوى المجتمع المحلي بأدوار حاسمة. وللمؤسسات الدينية أهمية خاصة. لك الزعماء الدينيين، الذين يشاركون تقليدياً في حياة مجتمعاتهم المحلية، قد يعجزون عن القيام بدورهم، خاصة عندما تكون آليات الحوكمة الداخلية ضعيفة أو غير موجودة.

ومن المهم بنفس القدر دعم وتعزيز قدرة الحكومات المحلية على منع نشوب النزاعات بين القبائل ومكافحة القوالب النمطية المنتشرة التي قد يكون هدفها تهميش بعض الفئات الاجتماعية والسياسية وزعزعة استقرار الوضع في المنطقة.

إن المجتمعات المهمشة في العمليات السياسية، والتي تعاني من آثار التخلف وسوء الخدمات وارتفاع مستويات البطالة معرضة بشدة لتأثير الجماعات المتطرفة العنيفة. ويمكن أن يشكل تمكينها جزءاً حيوياً من الحل وقوة للتغيير.

وعدم المساواة بين الجنسين مسألة أخرى مثيرة للقلق. وهناك حاجة إلى الاستثمار في قدرة المرأة على منع التطرف العنيف في مجتمعاتها المحلية. ويؤثر التشدد وديناميات التطرف العنيف على الرجال والنساء بأشكال مختلفة. وإذ أن الشبان

كراهية الأجانب والنازية الجديدة وعودة ظهور المنظمات المتطرفة اليمينية التي تدعو إلى ارتكاب أعمال العنف ضد أولئك الذين ينتمون إلى أعراق وديانات أخرى. وفي نفس الوقت يبدو أن الأنشطة الانتقائية لمنع التطرف العنيف مع التركيز على البلدان النامية هي أداة للتلاعب السياسي. ونحن نؤمن بأن الطريقة الوحيدة لمواجهة تهديد الإرهاب بفعالية هي تجنب ازدواجية المعايير، واتباع نهج شامل يجمع بين أنشطة إنفاذ القانون القوية والأنشطة الوقائية متعددة الأبعاد.

ونحن مقتنعون بضرورة زيادة تنسيق جهود كل من الأفارقة والمجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء. ولتحقيق هذه الغاية فإننا نؤيد جهود دول المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد لنشر قوات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ومن الضروري مواجهة توسع الإيديولوجية المتطرفة بفعالية والتصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملحة وتدعيم مؤسسات الدولة وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان. ونعلق أهمية كبيرة في هذا الصدد على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك فإننا نؤيد القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مؤتمر قمة نيامي، وذلك باستثمار ما يصل إلى بليون دولار في تحسين الحالة في المنطقة.

وتراقب روسيا عن كثب الحالة في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل. ونحن نقدم بالفعل لعدد من الدول المساعدات العسكرية والتقنية ذات الصلة والتدريب للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وندعو جميع الدول إلى تعزيز التعاون المتعدد الجوانب لمكافحة الإرهاب مع بلدان المنطقة الذي لا يقتصر فقط على حل النزاعات بين المجتمعات المحلية أو استبدال هذه الجهود بتأملات نظرية بشأن التهديد الذي يشكله التطرف العنيف.

**السيدة فرونييتسكا (بولندا)** (تكلمت بالإنكليزية): إسمحوا لي أن أشكر مقدمي الإحاطات على تدخلاتهم المفيدة جدا.

للدفع قدما بتنميتها المستدامة. ونشير، بصفة خاصة، إلى اتساع نطاق الإرهاب والتطرف العنيف وصلتهما الوثيقة بالجريمة المنظمة، علاوة على دورهما بوصفها من عوامل تفاقم العنف القبلي. ونود أن نتناول، في ذلك الصدد، ثلاثة جوانب محورية لتلك المشكلة في سياق السعي إلى اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي لها، فيما ندين بشدة الهجمات الأخيرة التي وقعت في المنطقة، ولا سيما في النيجر. ونود أن نعرب لحكومة وشعب النيجر عن خالص تعازينا.

أولا، من الضروري التصدي للصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. ويستهدف القرار ٢٤٨٢ (٢٠١٩)، الذي اتخذته المجلس في تموز/يوليه، تحديدا تعزيز الإجراءات الرامية إلى تعميق فهم الصلات بين الظاهرتين من أجل تحديدهما ومنعهما وتفكيكهما. ويمكن القيام بذلك عن طريق النهوض بقدرات الدول وتعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي. ويجب أن تكون تلك الإجراءات متسقة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بغية إضفاء الشرعية على استجابة الدولة. ونرحب باجتماع رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تلك المسألة، الذي عُقد في واغادوغو في أيلول/سبتمبر. ونعتقد أن من الضروري، بصفة خاصة، تحديد وتفكيك سلسلة الدعم اللوجستي، ولا سيما فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات الذي حول منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية إلى منطقة لإنتاج المخدرات ونقلها إلى الأسواق الأخرى، تتبادل فيها الجماعات الإرهابية الأموال أو الأسلحة لحمايتها في مختلف مراحل هذه العملية الإجرامية. وتتفاقم هذه الحالة بسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والموارد الطبيعية. فهذا النشاط يفسد المؤسسات ويقوض النسيج الاجتماعي. وفي هذا الصدد، من الضروري النهوض بالتعاون بين دول الجوار عن طريق تعزيز أعمال الاستخبارات ومراقبة الحدود للتصدي لتلك الجرائم.

يبدون أكثر عرضة للانضمام إلى هذه الفئات، فإن النساء، كأمهات أو زوجات أو صديقات لأولئك الذين جنحوا للتطرف، غالبا ما يُستهدفن أو يجري اختيارهن لتقديم الدعم مباشر وغير المباشر لتلك الجماعات العنيفة.

وفي الختام، فإن التصدي لجميع التحديات المذكورة أعلاه يتطلب اتباع جميع أصحاب المصلحة لنهج مستدام وكلي، بما في ذلك من خلال تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار في البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وعليه، فإننا ندعو الشركاء على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي إلى تكثيف الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة والإقصاء والتهميش والافتقار إلى إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان وأثر تغير المناخ.

وغني عن القول أنه لا يمكن أن يُعهد بالمسؤولية عن مكافحة الإرهاب إلى أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي وحدهم. فالهجمات الإرهابية مشكلة عالمية. ولذلك، ينبغي مكافحة العنف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من خلال جهود مشتركة. وتقف بولندا على أهبة الاستعداد للقيام للإسهام في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.

**السيد أوغاريلي (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** إننا نقدر عقد

هذه الجلسة حسنة التوقيت والإحاطتين القيمتين اللتين قدماههما الضيفان.

تعرب بيرو عن قلقها إزاء التهديدات الخطيرة التي تواجهها منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية والتي لا تتناسب مع مواردها الهائلة وقدرة سكانها على الصمود وإمكاناتها الجيواستراتيجية

على عقد مناقشة اليوم الهامة. كما نشكر مقدمي الإحاطتين على تكرمهما علينا بوقتتهما وأفكارهما الثاقبة.

تشكل الحالة المتدهورة في غرب أفريقيا مصدر قلق كبير، كما سمعنا من الجميع في المجلس اليوم. وجاء الهجوم الإرهابي، الذي وقع في غرب النيجر في الأسبوع الماضي وأودى بحياة عدد كبير من الجنود النيجريين، ليؤكد مجدداً على ذلك. ونتقدم بتعازينا إلى أسر أولئك الجنود وجميع المدنيين والقوات الوطنية وحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة الذين عانوا على أيدي المتطرفين العنيفين في غرب أفريقيا.

وكما سمعنا، يتعين على المنظمة كذلك أن تضطلع بدور حيوي في دعم الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى التصدي لدوافع العنف. غير أن مشكلة عدم الاستقرار تلك لا يمكن للأمم المتحدة حلها بمفردها، ولا يمكن حتى حلها من خلال العمل العسكري أو مبادرات مكافحة الإرهاب فحسب. بل يتعين علينا معالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع. ويتطلب تعزيز الاستقرار والأمن في جميع أنحاء غرب أفريقيا اتباع نهج شامل إزاء الدوافع المترابطة. ففي أجزاء كثيرة جدا من المنطقة، يتلاقى الفساد وغياب الخدمات الأساسية وافتقار الشباب إلى الآفاق الاقتصادية لتهيئة بيئة خصبة للجماعات المتطرفة. وينتج عن آثار تغير المناخ صدمات وضغوط تزيد من مخاطر العنف القبلي، بما في ذلك بالإسهام في التنافس على الموارد الشحيحة، في حين تمارس شبكات الجريمة المنظمة الخطيرة أنشطتها غالبا عبر الحدود الوطنية وتُفاقم عدم الاستقرار وتستهدف أفراد المجتمعات المحلية في غياب سلطة الدولة.

وتتطلب مواجهة تلك التحديات اتباع نهج شامل على مستوى الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة - السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان - وتتطلب عملا منسقا من قبل جميع الشركاء. وننوه بالدور الهام للجهود الإقليمية في التصدي للجماعات الإرهابية، بما في ذلك من خلال فرقة العمل التي

ثانيا، من الضروري كذلك مكافحة التأثيرات السلبية بين الإرهاب والعنف القبلي اللذين ترجع أسبابهما الجذرية إلى عدة عوامل، من بينها تغير المناخ والضغط السكاني وغياب الوجود الفعال للدولة. وتتفاقم الحالة بفعل الجماعات الإرهابية التي تدمر النظم القادرة على إيجاد حلول سلمية للتوترات بين فئتي الرعاة والمزارعين في سياق تدهور الأراضي الزراعية وعدم انتظام هطول الأمطار، أو التي تُوَجَّح، من خلال تفضيلها لبعض المجموعات على غيرها أو مفاجمة التوترات العرقية أو الدينية، النزاع بغية الاستفادة منه كمصدر للموارد البشرية لشن هجماتها العشوائية. وسيكون من الضروري للمنظمات الإقليمية، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، توفير فضاءات للحوار بشأن تلك النزاعات وفي الوقت نفسه تشجيع اعتماد تشريعات مناسبة والتكيف مع محاصيل جديدة وتنفيذ مشاريع تؤدي إلى توليد الدخل وإيجاد فرص عمل، خاصة للشباب في المجتمعات الريفية.

ويتمثل العنصر الثالث في هذا السياق في ضرورة استكمال جهود مكافحة الإرهاب بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع من منظور متعدد الأبعاد يتيح نوعية حياة أفضل للفئات الضعيفة من السكان ويعزز القدرة على النهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على المجتمع الدولي الإسهام بفعالية في تعزيز التنمية على أساس منظورات إقليمية، ولا سيما في تلك المنطقة دون الإقليمية، حيث يجري الإعداد لعمليات انتقال مختلفة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن بناء السلام الدائم هو أفضل سبيل لمنع نشوب تلك النزاعات. وسيطلب ذلك بالضرورة بناء مجتمعات أكثر انفتاحا وشمولا تخدم مصالح جميع فئات السكان، ولا سيما النساء والشباب.

**السيد روسكو** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

نتقدم بالشكر أولا إليكم، السيدة الرئيسة، وإلى كوت ديفوار



الأمم المتحدة فعل المزيد لدعمها. ويلزم اتباع نهج متسق على نطاق الأمم المتحدة برمتها. وينبغي أن يشمل العمل الذي تقوم به الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى منع ترسخ التطرف العنيف، عقب إجراء تقييم سليم للإمكانيات والقدرات والموارد الوطنية.

ونحرص على رؤية المزيد من الاتساق والتنسيق فيما بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجهات الفاعلة في المنطقة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي أن نواصل عملنا من خلال مكافحة الإرهاب ولجان الجزاءات لمنع حصول الإرهابيين على الأسلحة والتمويل وتقديمهم إلى العدالة، فضلا عن دعم الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها وما لديها من أطر لمكافحة الإرهاب. وينبغي أيضا تكثيف الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة من خلال تركيز برامج بناء السلام وتنسيقها. وفي هذا الصدد، نحن سعداء جدا بأن الأمين العام قد جدد مؤخرًا موافقته على أهلية مالي للاستفادة من صندوق بناء السلام. ولا تزال المملكة المتحدة من أكبر المؤيدين لصندوق بناء السلام، حيث تضاعفت تبرعاتنا لتصل إلى ٤٣ مليون دولار في عام ٢٠١٨، ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل مع مكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام للاستفادة من تلك الموارد لصالح المجتمعات المحلية التي تواجه التحديات المتمثلة في العنف الطائفي والإرهاب.

لقد تشرفت بالعمل في غرب أفريقيا، حيث قمت برحلات على نطاق واسع في جميع أنحاء بلدان المنطقة. وهذه مسألة قريبة جدا إلى قلبي. وأعتقد أننا بحاجة إلى التركيز على ثلاث مجالات محددة، ويتعين على الهيئات التابعة للأمم المتحدة العمل معا للتركيز عليها أكثر. وفي الأساس، العناصر الثلاثة هي الأمن والحكم الرشيد والنمو الاقتصادي والتنمية. لقد سبق وتكلمنا عن الأمن. لن يتم إحراز التقدم ما لم يكن بوسع الدول توفير الأمن في إقليمها والعمل معا عبر الحدود على توفير الأمن داخل

تم نشرها لمساعدة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، تماما مثلما نشيد بجهود المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ومن جانبنا، تعتزم المملكة المتحدة نشر ٢٥٠ فردا في مالي في عام ٢٠٢٠ من أجل توفير قدرات استطلاعية حيوية بعيدة المدى لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد تبرعنا بأكثر من ٦,٦ ملايين دولار في شكل تمويل ثنائي لدعم تشغيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات و ٢,٤ مليون دولار للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية للساحل. ونحن نعمل عن كثب مع الشركاء في غرب أفريقيا لدعم جهود منع نشوب النزاعات المبذولة بقيادة وطنية ومحلية من أجل منع التطرف والعنف الطائفي، على سبيل المثال، في شمال نيجيريا. إن التمويل الإنمائي من المملكة المتحدة، البالغة قيمته حوالي ٥٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات، يدعم الآن المبادرات الرامية إلى زيادة الفرص الاقتصادية للشباب المهمشين. وفي ولاية بورنو، سنقدم ٢٨ مليون دولار إضافية لتمويل المشاريع الرامية إلى الحد من قابلية الشباب للتجنيد من جانب الجماعات المتطرفة العنيفة.

ومع ذلك، وإن كانت مبادرات فردية من هذا القبيل تُحدث تغييرا، فإننا نعلم أن الحلول الطويلة الأجل لعدم الاستقرار تركز على اقتصادات مزدهرة وشاملة للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، تفخر المملكة المتحدة باستضافة مؤتمر قمة الاستثمار البريطانية الأفريقية التي ستعقد في لندن في ٢٠ كانون الثاني/يناير، من أجل حشد الاستثمارات الدولية العالية الجودة للمنطقة.

نحن بحاجة أيضا إلى تقديم حلول طويلة الأجل بسبب عدم وجود حلول سريعة لهذه المشاكل المعقدة. مع أنه يجب على الدول، بطبيعة الحال، أن تضطلع بدور قيادي في العمل لصالح مواطنيها وإيجاد الحلول السياسية للنزاعات، فإن بوسع

المنطقة. إننا بحاجة إلى العمل معا من أجل مساعدتها على بناء تلك القدرة. ولن يستمر الأمن إلا إذا عملت الحكومات العمل على تحقيق الحكم الرشيد وسيادة القانون. وكثيرون منا تكلموا عن ذلك، وعبرنا عن ذلك بوضوح شديد في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. الحكم الرشيد هو النذير الرئيسي بتحقيق الاستثمار والنمو. فعندما يتم تحقيقهما يمكنهما المساعدة في تحقيق العنصر الثالث ألا وهو النمو الاقتصادي والتنمية. إذ إن ذلك ينتشل الناس من براثن الفقر ويعددهم عن الوقوع فريسة لسبل العنف وطرقاته.

كلاهما خطورة الحالة. إذ قال السيد شمباس إن العنف الذي نشهده لم يسبق له مثيل، وقال السيد إسماعيل شرقي إن الوضع يزداد سوءاً. وعندما يتعلق الأمر بالتحليل، أعتقد أن الجميع تقريبا حول هذه الطاولة يرى أن السبب الجذري، كما ذكر زميلنا ممثل المملكة المتحدة، هو الخلل في الحكم وعدم قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية والأمن لسكانها. فالأرقام مذهلة. هناك ٨٠٠ ٢ مدرسة مغلقة في المنطقة، والنظام القضائي لا يعمل، ونرى الفساد في معظم البلدان، وتهميش السكان والشباب المحرومين، من بين مسائل أخرى.

ويختلف تحليلي للحالة عن تحليل الزميل الروسي، وأود فقط اقتراح أن نتصفح، خلال عطلة عيد الميلاد، دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٧، بعنوان "رحلة إلى التطرف في أفريقيا"، التي تحتوي على إحصاءات جيدة وأمثلة على الحالة في المنطقة. لقد كان الوضع سيئا أصلا في عام ٢٠١٧، وقد ساء أكثر منذ ذلك الحين. وأعتقد أن التحليل الوارد في دراسة البرنامج الإنمائي لا يزال صحيحا تماما. فهو يسلط الضوء على العجز في الحوكمة المرتبط بعدم المساواة بين الجنسين، وهو الأمر الذي لا يزال يمثل كابوساً، ويسرني أيضا أن الجميع تقريبا قد أقروا في نهاية المطاف بالآثار الأمنية لتغير المناخ.

والآن، عندما يتعلق الأمر بالنتائج التي يمكن استخلاصها، يجب على فرادى الدول أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حل مشاكلها، ولا يمكن تقديم الدعم لها إلا تحقيقا لهذه الغاية. لقد أثلج صدري ما سمعناه من مقدمي الإحاطتين، فيما يتعلق بدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. فالجميع يصب تركيزه على هذه المسألة، وأرى أنه يجب أن يسير ذلك جنبا إلى جنب مع التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي إطار الأمم المتحدة، يجب أن يكون لدينا نهج أداء موحد للمنظمة. وعندما قمنا بزيارة بعض البلدان في وقت سابق

لقد سمعنا اليوم الجميع يتكلمون عن هذه الأمور؛ ويتمثل التحدي في كيفية تحقيقها. وأرى، في هذا الصدد، أنه كان مثيرا للاهتمام الاستماع إلى حديث مفوض الاتحاد الأفريقي عن مفهوم إعادة الترتيب والتنسيق بغية النظر مجددا في جميع المبادرات المتعددة التي نحن بصدها في جميع أنحاء المنطقة - فقد ذكرت حوالي ١٥ مبادرة - لنرى كيف يمكننا تحقيق مزيد من الاتساق فيما بينها حتى يتسنى للأمم المتحدة والمنطقة العمل معا بشكل أفضل من أجل تحقيقها.

ومن جانبنا، ستواصل المملكة المتحدة القيام بدورها بالشراكة مع الأمم المتحدة ومع جميع أصدقائنا في جميع أنحاء منطقة غرب أفريقيا.

**السيد هويسغن** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على إدراج هذا الموضوع في جدول الأعمال. وكنت أود مناقشتها بمزيد الانفتاح، كما كان الحال في بداية هذه الرئاسة.

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم تعازي ألمانيا إلى حكومة وشعب النيجر عقب الهجوم المروع الذي شهدناه الأسبوع الماضي.

أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين. لقد سعدت كثيرا بأن لديهما نفس التحليل والاستنتاجات بشأن الحالة. ووصف

أفريقيا ومنطقة الساحل بقيادة السيد محمد بن شنباس، الذي يعمل لتحقيق التقدم في العديد من المجالات، بما فيها الحد من التوترات السياسية والحكومة وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

أضّم صوتي لمن سبقوني من الزملاء في تقديم أخلص التعازي لحكومة النيجر ولأسر ضحايا الهجمة الإرهابية التي وقعت يوم الثلاثاء الماضي في النيجر، والتي أسفرت عن مقتل ٧١ جندياً من قوات النيجر ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين. هذه الهجمة تبين حجم التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة ككل.

إن منطقة غرب أفريقيا والساحل تعاني من تحديات عديدة، منها انتشار الأنشطة الإرهابية والأسلحة وتغير المناخ والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وجميعها تساهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة. وعندما ناقش تلك التحديات في منطقة غرب أفريقيا، لا بد من التطرق إلى الأسباب الجذرية لها. فيجب تحقيق تقدم في مجال التنمية وخلق فرص اقتصادية للشعوب وتعزيز الحكومة. وهناك عدد من المبادرات الإقليمية والأمنية التي تهدف إلى تحقيق التنمية. ومن المهم التنسيق فيما بين كافة تلك الجهود لإنجاحها، الأمر الذي سيساهم في بناء الثقة بين حكومات الإقليم والشعوب ومواجهة ظاهرة التطرف العنيف للبناء على المكاسب العسكرية التي حققتها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

ومن جانبها ساهمت دولة الكويت في دعم التنمية في غرب أفريقيا من خلال تمويل مختلف المشاريع الإنمائية، حيث قدمت ما يقارب ٦٤٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس الماضية - عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

كما يوجد هناك تحديات تساهم مباشرة في زيادة العنف ما بين المجتمعات في غرب أفريقيا، وتتعلق بالنزاعات بين المزارعين والرعاة والتغيرات البيئية وعدم وجود سلطات الدولة في بعض

من هذا العام، كان انطباعي أن هناك تعاوناً جيداً بين مختلف وكالات الأمم المتحدة.

وأود أيضاً أن أسلط الضوء على ما قاله السيد إسماعيل شرقي وآخرون فيما يتعلق باتباع نهج كلي. لا يوجد حل عسكري لهذه المشكلة إذا لم نجد حلاً للمشاكل السياسية الأساسية وإذا لم نعد إلى الحكم الرشيد أو لم نقمه حقاً. ويتعين على الحكومات أن تحترم حقوق الإنسان. ويجب أن تحترم الحكومات القانون الدولي الإنساني. ولا بد لنا من إعادة إرساء الثقة في الحكومات في المنطقة. وإذا لم يكن هناك نظام للعدالة، فلن يكون لدى الشعب ثقة في حكومته. يجب علينا مكافحة الفساد؛ والتفاوتات في الدخل في أفريقيا مرتفعة جداً كذلك، وعلينا أن نعمل المزيد لحماية المدارس. وأعتقد أن أحد المواضيع الرئيسية بالنسبة للقوات العسكرية والأمنية هو التأكد من أن بوسع الأطفال الذهاب إلى المدرسة. ويجب على المرء أيضاً أن يصغي إلى المجتمع المدني. ويتعين على الحكومات أن تشرك المرأة في صنع القرار في جميع الهيئات التي تتخذ القرارات وترعى الشباب. ولن تنجح الجهود الأمنية والعسكرية إلا إذا كان الحكم رشيداً.

وتشارك ألمانيا في كل هذا. فقد أنفقنا الملايين والملايين من اليوروهات. وقد زارت المستشارة المنطقة عدة مرات وفعل مثلها وزير الخارجية أيضاً. ونشدد على أهمية تحقيق الاستقرار في المنطقة. ولذلك فإننا نعمل كل ما في وسعنا لتعزيز الثقة في سيادة القانون وقوات الأمن، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتحسين إدارة الهجرة ومنع ومكافحة التشدد والتطرف وتحقيق التماسك الاجتماعي على الصعيد المحلي.

**السيد العتيبي (الكويت):** في البداية، أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. كما نتقدم بجزيل الشكر للسيد محمد بن شنباس وكذلك السيد إسماعيل شرقي على إحاطاتهم القيّمة، معربين عن تقديرنا لدور مكتب الأمم المتحدة لغرب

يركز على هذا الجانب. ورأينا دوره الفعال في بوركينا فاسو استجابة لتدهور الأوضاع هناك، وفي غامبيا بعد الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٧. وندعو إلى الاستمرار في هذا النهج، مجددين دعمنا الكامل له.

**السيد دو ريفيير** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على اختياركم تناول مسألة العنف القبلي والتطرف العنيف في منطقة غرب أفريقيا. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

ولا يزال الوضع في منطقة حوض بحيرة تشاد مثيرا للقلق الشديد. ويستمر الإبلاغ عن العنف القبلي الشديد كل يوم تقريبا بينما يستمر انتشار خطر الإرهاب. وأعرب في ذلك الصدد عن تعازي فرنسا في ضحايا الهجوم الذي شن في ١١ كانون على قوات جيش النيجر. والمدنيون هم أول من يعانون في مثل هذه الحالات، لا سيما النساء والأطفال. ويستمر تدهور الحالة الإنسانية وخاصة في بوركينا فاسو مع التهديد بانتشار الوضع في دول منطقة خليج غينيا.

وندرج جميعا الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وتؤدي الهشاشة الاقتصادية وضعف الدول وزيادة أنشطة الاتجار غير المشروع علاوة على آثار تغير المناخ إلى تفاقم العداوات بين المجتمعات العريقة في بعض الأحيان. وتواصل الجماعات الإجرامية والإرهابية أيضا تسليح نفسها وتستغل التوترات في سياق توزيع الأسلحة الخفيفة على نطاق واسع. ويستمر تدهور الوضع على الرغم من الدعم المقدم لتحسينه. ولذلك، فإن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. وتدعو فرنسا إلى تفعيل والتعبئة الجماعيين.

ويجب أن نواصل حث الدول المعنية على تحسين الحوكمة وتعزيز التماسك الاجتماعي في إطار مجلس الأمن والأمم المتحدة برمتها. ومن الضروري أن ينفذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وكان هناك كثير من التأخير ويجب الآن إحراز تقدم

المناطق البعيدة عن المدن والمعزولة. وهذه ظاهرة انتشرت في عدد من دول المناخ، والافتقار إلى السلطات الحكومية في المناطق النائية. وهذه ظاهرة انتشرت في عدد من دول غرب أفريقيا. ولذا يجب التركيز على المسائل المتعلقة بالرعاية الاجتماعية إلى جانب الجهود التنموية، بالإضافة إلى الحاجة الملحة للمصالحة الاجتماعية ما بين الطوائف المختلفة والقيام بمبادرات تهدف إلى التعايش السلمي فيما بينها لأجل استقرار المنطقة. ورأينا مثل هذه الخطوات في مالي من خلال توقيع اتفاقيات مصالحة ما بين الحكومة وعدد من ممثلي بعض المجتمعات في وسط مالي.

ولدى الأمم المتحدة العديد من المكاتب والبعثات في غرب أفريقيا. وأبرزها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي يقوم بدور محوري في المنطقة ككل، ويحتاج إلى دعمنا في تعزيز ولايته، وحشد الموارد اللازمة لتمكينه من الاضطلاع بمسؤولياته بأفضل طريقة، كما يقوم بتقديم الدعم لدول المنطقة لمواجهة التحديات التي تعاني منها، وبناء قدراتها لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع. ولبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام دور في حماية المدنيين ودعم الحكومات في إعداد الخطط لمنع العنف ما بين المجتمعات وتحقيق الاستقرار.

من جانب آخر، نرحب بجهود دول المنطقة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتعهداتها في البيان الصادر عن الجماعة في أيلول/سبتمبر الماضي، وقرارها بتعزيز دور الحوار في الحد من التوترات ما بين المجتمعات المختلفة وإشراك النساء والشباب والزعماء الدينيين في هذه العملية، حيث لهم ومنظمات المجتمع المدني دور أساسي في تحقيق التسامح والاعتدال والتعايش السلمي.

ختاما، أود أن أؤكد أن دور الأمم المتحدة ليس فقط في الدول التي تعاني من النزاع، بل إن دورها هام في منع نشوب النزاعات وتدهور الأوضاع والعودة إلى النزاع. وفي غرب أفريقيا هناك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الذي

بدايتها. وقد أثبتت آليات تقليدية معينة لتسوية النزاعات فعاليتها، ومن المهم دعمها. ومن الضروري التصدي لمشاكل الانتجاع والنزاعات بين الرعاة والمزارعين. إن الإعلام أمر حيوي. ولهذا دأبت فرنسا منذ عدة سنوات على دعم محطات الإذاعة المجتمعية في مالي ومولت برامج تدريب للصحفيين.

كما أنه من الأهمية بمكان إعطاء شرعية جديدة لوجود الدولة. غالبًا ما يكون السكان غاضبين من السلطات المركزية التي لا تفيدهم أفعالها. لذلك سيكون من المناسب للدول أن تساعد في توفير الخدمات العامة في المناطق النائية وأن تقيم هناك مشاريع للتنمية المستدامة. توجد أيضًا إمكانات زراعية غير مستغلة في منطقة الساحل وحول حوض بحيرة تشاد. وفي بوركينا فاسو تقدم الوكالة الفرنسية للتنمية الدعم للقطاع الريفي ونظام التعليم منذ عدة سنوات. وقد تم إحراز تقدم ملموس هناك، فقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٤٦ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٨٦ في المائة في عام ٢٠١٦. لذلك يجب علينا أن نغتتم هذه الفرصة للنجاح وأن نعالج الأسباب الجذرية.

ومن الضروري أيضًا أن نبذل جهداً تمويليًا هائلًا تمشياً مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. تساهم فرنسا بنشاط في هذا الصدد، وذلك من خلال تبرع بقيمة ١,٦ بليون يورو لحافظة مشاريع منطقة الساحل. ولقد شهدنا جهوداً جديدة بالثناء من جانب الأمم المتحدة وشركاء آخرين، ولا سيما الاتحاد الأوروبي الذي أثنى عليه لكونه المانح الرئيسي في منطقة الساحل. ومع ذلك، يجب علينا أن نفعل أكثر من ذلك ويجب أن نعمل بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

أود أن أختتم كلامي بالتأكيد مرة أخرى على الحاجة الملحة لمساعدة منطقة الساحل وغرب أفريقيا برمتها. إن الوضع

فعلي. ويحدد القرار ٢٤٨٠ (٢٠١٩) أهدافاً واضحة. ونؤكد مجدداً أن كل من يعرقل تنفيذ اتفاق السلام سيواجه خطر فرض الجزاءات عليه.

ويظل الحل بيد الدول المعنية قبل غيرها. ويجب عليها وضع الاستراتيجيات السياسية التي توائم بين التدابير الأمنية والاستجابة الإنسانية والمبادرات الإنمائية. وذلك ما لن يفعله أحد آخر غيرها. غير أن الموارد المتاحة لتلك الدول محدودة. ولذلك يجب علينا أن نواصل مساعدتها.

ومن الضروري أن نكثف جهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وتواصل فرنسا التزامها إزاء هذه الجهود من خلال عملية بارخان. وفي أعقاب مؤتمر قمة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي عقد بالأمس في نيامي، سيجتمع الرئيس ماكرون مع رؤساء بلدان المنطقة الخمسة في أوائل عام ٢٠٢٠ بهدف تنقيح الإطار السياسي والتنفيذي لعملائنا المشترك. وينبغي أن تساعد الشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، وهي مبادرة فرنسية وألمانية، على تعزيز قدرات بلدان المنطقة. وسوف تطلق رسمياً بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

ويجب علينا دعم المبادرات الإقليمية، وخاصة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية التي شهدنا مؤخراً زيادة وتيرة عملياتها وفعاليتها. ولكن لا يمكنها مواصلة هذه الوتيرة لفترة طويلة دون تقديم الدعم الدولي المناسب إليها، وخاصة الدعم اللوجستي والمالي. ويجب أن تساهم الأمم المتحدة في ذلك الدعم. وتدعو فرنسا الجهات المانحة التي لم تف بالتزاماتها بعد إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وعلى الرغم من أهمية تلك الجهود فليس النزاع العسكري سوى جزء من الحل. وإذا ما نُفِّذَ بمعزل عن الوقاية والمصالحة والعدالة والتدابير الإنمائية، فإنه محكوم عليه بالفشل.

وفي مواجهة العنف القبلي، فإن من الأهمية بمكان منع العداوات والتطرف العنيف والتصدي لمثل هذه المشاعر منذ

المهم التأكد من أن هذه المبادرات تحظى أيضاً بدعم أكبر من السكان. إن أحد الجوانب المهمة لما اعتدنا الإشارة إليه على أنه "كسب قلوب وعقول السكان" هو بالطبع ضمان الإجراءات القضائية الواجبة في تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب أيضاً أن تكون قوات الأمن مسؤولة عن تصرفاتها. كما ينبغي دعم الحكومات الوطنية من خلال بناء القدرات في مجال توفير الأمن والحماية لمواطنيها، بما في ذلك من خلال آليات الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة.

ثانياً، يجب أن نستثمر في المشاركة المجتمعية والمصالحة. تعتبر إندونيسيا أن هذا هو الإجراء الأكثر ضرورة للتوفيق بين المجتمعات والفئات المنقسمة من أجل منع المزيد من العنف. يجب على الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية أن تستثمر في جهود المشاركة المجتمعية والمصالحة، فتجمع بذلك بين كل المجتمعات المتأثرة. ويمكن تحقيق ذلك بوسائل منها الوساطة والحوار بين مختلف الطوائف لضمان سماع المظالم الاجتماعية والاقتصادية. يجب معالجة ومناقشة قضايا مثل حيازة الأراضي وعدم المساواة الاقتصادية وسبل المعيشة، بما في ذلك من خلال تمكين وتوطيد الآليات الثقافية والتقليدية لحل الصراعات.

تتعلق نقطتي الثالثة بالحاجة إلى استراتيجيات شاملة لكل القطاعات والمناطق تقترن بالتعاون الدولي. وقد ألح المفوض شرقي إلى نهج كلي، والذي أعتقد أنه نقطة هامة. يجب أن تكون الاستجابة الأمنية جزءاً من استراتيجية أكبر لمواجهة التطرف العنيف، وأنا أؤيد النهج اللين الذي اتبعناه في العديد من أجزاء العالم الأخرى. كما يجب أن يكون استئصال الفقر جزءاً من الاستراتيجية الكبرى، والتي ينبغي أن تشمل أيضاً تعزيز وجود الدولة وقدرتها، وتخفيف الحالة الإنسانية، وإعادة البناء، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القرب من البلدان، والنشاط العابر للحدود الوطنية من جانب الجماعات المتطرفة العنيفة، وعوامل أخرى، تزيد من احتمال

يتدهور بلا هوادة ويشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. لم يعد بإمكاننا السماح باستمرار هذه التطورات.

**السيد دجاني** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الولايات المتحدة وكوت ديفوار على عقد هذه الجلسة، وكذلك الممثل الخاص تشامباس ومفوض الاتحاد الأفريقي شرقي على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما نود أن نتقدم بتعازينا وصلواتنا لأسر جنود النيجر الذين سقطوا.

لقد استمعنا إلى مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين وقرأنا تقرير الأمين العام في وقت سابق من هذا العام (S/2019/549)، والذي سلط الضوء ضمن جملة أمور على الحالة الأمنية المتقلبة في غرب أفريقيا والمتسمة بالعنف الطائفي وتغذيها أنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة. كما أن الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة قد وسّعت مناطق نفوذها، مستفيدة في ذلك من المظالم المحلية وانعدام الوجود الفعال للدولة، وهو ما ذكره اليوم بالفعل عدد من المتكلمين.

بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية إلا أن تدهور الحالة الأمنية مستمر، مما أفضى إلى ظروف إنسانية وخيمة ومن بينها التشرد. بالإضافة إلى ذلك، يزيد تغير المناخ والضغط البيئي في المنطقة من تفاقم الحالة، مما يزيد من الضغط على الحكومات ويديم دائرة انعدام الأمن في المنطقة. لقد أعاد اليوم كلا مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين وأعضاء المجلس التأكيد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وأود في هذا الصدد أن أبرز ثلاث نقاط.

أولاً، فيما يتعلق بدعم الجهود الوطنية والإقليمية ترحب إندونيسيا بالمبادرات التي اتخذتها بلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لمكافحة الإرهاب من خلال جهود أمنية جماعية، مثل فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ينبغي مواصلة دعم هذه المبادرات. مع ذلك، وبالإضافة إلى الدعم الدولي، من

الوضع الذي تعاني منه شعوب غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، والتي تقع ضحايا للعنف بأشكال عديدة، وكذلك للإرهاب.

إننا نشعر بقلق شديد إزاء التدهور الكبير في الوضع الأمني بالمنطقة نتيجة لانتشار الجماعات المتطرفة العنيفة. هذه الجماعات تزيد من حدة التوترات بين المجتمعات، بما في ذلك ما بين المزارعين والرعاة، وترتبط بشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية المكرسة للاتجار بالمخدرات والبشر والقرصنة البحرية واستغلال الموارد، من بين جرائم أخرى. من الواضح أن مسألة العنف الطائفي والصراعات الأخرى تتطلب منا معالجة الأسباب الهيكلية لها، بما في ذلك أوجه القصور في الإدارة الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدورها تقوض قدرة السلطات على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان مثل الغذاء والتعليم والصحة والمياه والطاقة والتمثيل السياسي المحدود أو غير المتكافئ. وبالتالي فإن تحسين الظروف المعيشية، خاصة بالنسبة لشباب المنطقة - الذين يُقدر أنهم يشكلون ٦٥ في المائة من السكان وبالتالي يشكلون أغلبية متزايدة - هو أولوية.

قضية رئيسية أخرى أصبحت عواقبها ملموسة بشكل متزايد هي تأثير تغير المناخ باعتباره عاملاً يشكل خطورة على الأمن. هذا التأثير ملموس بالنسبة لشريحة كبيرة من سكان المنطقة الذين يواجهون كل يوم، ضمن أمور أخرى، ندرة المياه وتناقص المناطق الصالحة للزراعة وتآكل التربة والجفاف. كل هذا يؤثر على الأمن الغذائي للبشر وصحتهم وسبل عيشهم. لذلك من الضروري مواصلة دعم البلدان المتضررة في تقييم مخاطرها ووضع استراتيجيات للتخفيف منها وبناء قدرتها على الصمود.

ينبغي إيلاء اهتمام خاص لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة والذي أدى إلى تغيير طبيعة العنف الطائفي، مما جعله فتاكاً بشكل متزايد نظراً لزيادة تدفقات هجرة التنقل الرعوي للمزارعين والماشية، والذي من المعروف كما قلت للتو أن سببه هو تغير المناخ والتحديات القائمة

انتشار انعدام الأمن في المنطقة. عندما قمنا بزيارة المنطقة، تم إطلاعنا على مسألة الحدود التي يسهل اختراقها وضرورة التعاون والمساعدة الدوليين للمنظمات الإقليمية.

في الختام، أود الإشارة إلى زيارة أعضاء المجلس للمنطقة في وقت سابق من هذا العام. كنا في بلدان مختلفة في المنطقة والتقىنا بزملاء محليين وأصحاب مصلحة ومسؤولين واستمعنا إلى مشاكلهم. ما نحتاج إليه الآن هو العمل لدعم بلدان المنطقة ومختلف بعثات الأمم المتحدة في الميدان، وبالطبع المنظمات الإقليمية. لن أنسى أبداً عندما سمعنا خلال زيارتنا لمالي التماسا من منظمة نسائية غير حكومية لكي نترجم جميع البيانات التي ندلي بها في هذه القاعة إلى أعمال ملموسة. لقد حان الوقت، وعلينا أن نوضح كما فعل كثيرون قبلنا، أنه يجب علينا اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل معالجة الوضع بشكل ملموس. دعونا لا ننسى نداءات الناس على أرض الواقع.

**السيد تروبولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية):** نشكر السيد محمد بن تشامباس والسيد إسماعيل شرقي على إحاطتهما الإعلامية.

قبل أن أبدأ، نود أن نعرب عن خالص تعازينا لسلطات وشعب النيجر، وكذلك لعائلات الضحايا، في أعقاب الهجوم الإرهابي الوحشي الذي وقع يوم الأربعاء على معسكر للجيش وأودى بحياة ٧١ شخصاً. كما نود أن نعرب عن تعازينا لنيجيريا بعد إعدام أربعة من العاملين في المجال الإنساني يوم الجمعة والذين كان قد تم اختطافهم قبل ذلك. ندين تلك الأعمال بأشد العبارات الممكنة.

بينما نشهد مرة أخرى أعمالاً يرثى لها كتلك التي ذكرتها، نؤكد على الطابع الملح للقضية التي تجمعنا هذا الصباح. للأسف يجب علينا في ظل هذه الخلفية المتسمة بالألم والشعور بالعجز وانعدام الأمن الجماعي أن نكون متيقظين ومستعدين لمحاولة حل

أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي ذكرى جميع ضحايا أعمال العنف الأخيرة في منطقة الساحل، بما في ذلك أحدث هذه الأعمال في النيجر.

أود أن أبدأ بتأييد الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد تشامباس والتأكيد على أنه يجب علينا تجنب أي خلط بين الإرهاب والتطرف والعنف الطائفي والصراع بين الطوائف العرقية والصراع الديني والعنف ذي الطابع التمردية. يجب ألا نقع في فخ تفسير الحقائق التي تهم المنطقة بطريقة مبسطة. ويجب على وجه الخصوص أن نمتنع عن وصم أي مجتمع واحد بعينه.

وكما قال كثيرون آخرون قبلي، لن يكون الرد الأمني وحده كافياً، حتى ولو بدا أنه لا غنى عنه. إن السياق القائم في المنطقة معروف جيداً: تغير المناخ، والنمو السكاني المرتفع، وعدم المساواة الاجتماعية، والتمرد، والحكم الضعيف أو حتى غير الموجود في بعض الأحيان، والتحديات التي تواجه شرعية الدولة، والمنافسة المتزايدة على الموارد الطبيعية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها. هذه العناصر تصنفها بشكل جيد دراسة صدرت عام ٢٠١٨ حول النزاعات بين الرعاة والمزارعين، والتي أصدرها مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل وفيها ٢٠ توصية محددة تتناول المدى القصير والمتوسط والطويل. نحن نعلم أن الحلول موجودة، والآن يجب علينا تنفيذها.

الشعور بالظلم هو عامل رئيسي في عدم الاستقرار. في غرب إفريقيا نسبة كبيرة جداً مما يُعرف بأحكام المحاكم الرسمية تتعلق بالنزاعات على الأراضي. وتتأثر هذه الأحكام بشكل منتظم سلباً بالمصالح الشخصية أو حتى بالفساد. وبالتالي لا يُنظر إلى الدولة على أنها منحازة فحسب بل على أنها، وفي المقام الأول، فاقدة للشرعية في أعين مواطنيها. وبناءً عليه فمن المهم الإشارة إلى أن من بين التدابير الرئيسية التي أُتخذت في شمال مالي أثناء احتلال المتمردين الجهاديين لهذا البلد في عام

المتعلقة بتوفير حلول عادلة ودائمة. عند تقييم سبل التحرك التي يجب اتباعها من أجل معالجة هذا الوضع فإننا نشجع على التعاون مع الهيئات الإقليمية التي تعزز الآليات المحلية مع التركيز على حفظ السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي ومعالجة الأسباب الهيكلية من خلال، على سبيل المثال، مبادرات توفير فرص العمل للشباب الريفيين بهدف الحد من عدم المساواة والانقسامات الاجتماعية، وكذلك معالجة القصور في الحكم ببعض تلك المجالات.

وبالنظر إلى سياق الأزمة الأمنية في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، لا سيما في المناطق التي يعتمد فيها الناس على الزراعة والثروة الحيوانية في كسب عيشهم، فإن الاستثمار في المناطق الريفية ضروري لتوفير الفرص، وخاصة للشباب، كوسيلة لمنع نشوب الصراعات على الموارد الطبيعية وتخفيف حدتها. فبلادنا ندرك من واقع تجربتنا التأثير الإيجابي والحفاظ الذي يولده الاستثمار الريفي وهي تعززه.

إننا نشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل وجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من أجل تعزيز المشاركة المنتظمة للمرأة في مبادرات مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. إن دور المرأة بصفتها وسيطة في منع نشوب الصراعات وحلها، وكذلك في بناء السلام وحالات ما بعد الصراع، هو أمر أساسي، وكذلك صياغة الاستراتيجيات الشاملة لمعالجة الأسباب الهيكلية للأزمات. يجب أن يواصل المجلس العمل بطريقة موحدة للتصدي للتهديدات والتحديات واغتنام الفرص بطريقة منسقة وشاملة في ضوء طبيعتها المتعددة الأبعاد.

**السيد بيكستين دي بوستوريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** أود أولاً أن أشكر الولايات المتحدة وكوت ديفوار على المبادرة التي اتخذتها بعقد هذه الجلسة. كما أشكر الممثل الخاص تشامباس والمفوض شرقي على إحاطتهما الإعلاميتين.



٢٠١٢ تم تطبيق شكل من أشكال العدالة الشديدة العنف والبشاعة. وتعاني المجتمعات البدوية أيضاً من نفس الشعور بالظلم، على سبيل المثال في سياق كثرة عمليات سرقة الماشية. بالنسبة لبلجيكا، تكمن الإجابة على هذا الشعور بالظلم والإفلات من العقاب في استعادة وتعزيز سيادة القانون من خلال تخفيف التآزر بين العدالة الرسمية والتقليدية، حيثما كان ذلك مفيداً، بحيث يكمل كل منهما الآخر. إنها طريقة ملموسة لمحاربة سرديّة الإرهاب، وبالتالي معالجة أحد الجذور العميقة للعنف. تتفق مبادرة الشراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل مع فكرة تعزيز شرعية الدولة، وبالتالي فهي تستحق دعماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

قبل أن أختتم الجلسة أود أن أشير إلى البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي بشأن بند جدول الأعمال اليوم. إن رئاسة مجلس الأمن تُقر بعدم صحة عنوان البند المدرج في جدول أعمال جلسة اليوم. وبالتالي سيتم تصحيحه في المحضر بحيث يتضمن العنوان الصحيح لبند جدول الأعمال، وكما يظهر في برنامج العمل الشهري المؤقت للمجلس، أي "السلام والأمن في أفريقيا: العنف الطائفي والإرهاب في غرب إفريقيا".

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

إن انعدام الأمن للسكان المدنيين هو من العوامل الرئيسية الأخرى للعنف المتصاعد في المنطقة. يتم تشكيل الميليشيات للدفاع عن سبل عيشهم وقراهم وعائلاتهم. إن فشل الدولة هذا يتطلب منا - نحن المجتمع الدولي - مواصلة تعزيز دعمنا لقوات الأمن والدفاع في غرب أفريقيا. ومع ذلك، أود أن أشدد على